اقتصاديات

▪ عباس الغالبي

## البطاقة التموينية.. مستمسك فقط !

يبدو أن الحلول غدت مستعصية حيال البطاقة التموينية ، بعد ان استمر مشهد التلكؤ التوزيعي من دون علاج يذكر ، حيث مازالت الخمس مفردات البائسة فيها مقطعة الأوصال تستلم شهرا بعد شهر ، من دون معرفة الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذا التلكؤ القديم الحديث .

ومن خلال متابعتنا لمسارات البطاقة التموينية برزت خيارات عدة بين الإستمرار والإلغاء والتقنين والحجب عن شرائح بعينها دعماً للشرائح المجتمعية الفقيرة ، واستقر الحال على ما هي عليها الآن في مشهد مرتبك يؤكد حقيقة مفادها فشل وزارات التجارة المتعاقبة على التعامل مع مثل هذا الموضوع الذي يلامس حياة الناس ولاسيما ممن هم بمستوى او تحت خط الفقر في ظل تفاقم الأزمات الخدمية والمعيشية للمواطنين ، وسط وعود حكومية ذهبت أدراج الرياح .

ولأن البطاقة التموينية مرت بمراحل عدة كانت بمثابة مخاضات فساد كبيرة عصفت بمسؤولين في وزارة التجارة كباراً وصغاراً ، ومازالت ملفات فساد أخرى بانتظار التحقيق وقولة القضاء الأخيرة ، فإن الأمر ليس بالسهولة بمكان أن يجري التعامل معه هكذا من قبل السلطة التنفيذية بهذه الهامشية واللامبالاة ، وكأن الأمن الغذائي من الأشياء الثانوية ، في وقت نرى أن وزارة التجارة مازالت عاجزة عن الإتيان بحلول حقيقية للبطاقة التموينية من حيث توفير مفرداتها كاملة وتوزيعها بشكل انسيابي من دون تلكؤ يذكر ، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن التخصيصات المالية المحددة ضمن الموازنة العامة للدولة كافية بحسب رأي الكثير من الخبراء والمختصين في ظل بورصة الأسعار العالمية للمواد الغذائية والتي شهدت استقراراً في الأسعار خلال العامين الماضيين .

ولكن انعدام الرؤية الصحيحة وعدم القدرة على إدارة هذا الملف جعل الكثير من المسؤولين الحكوميين يذهب إلى فكرة إلغاء البطاقة التموينية وتعويضها بمبالغ نقدية منعاً للحرج الذي تتعرض له الجهات التنفيذية ولاسيما الجهة القطاعية المسؤولة عن هذا الملف المتمثلة بوزارة التجارة ، الأمر الذي خلق حالة من المعارضة لهذا الرأي خوفاً من ارتفاع أسعار المواد الغذائية واستغلال الكثير من مستوردي المواد الغذائية لهذا الفراغ الذي ستمثله البطاقة التموينية .

وهكذا ازدحمت الأفكار وسط ضبابية وغياب للعلاج الحكومي الناجع الكفيل بوضع حد لهذا الارتباك ، وظل المستهلك يمني النفس بمفردات رصينة للبطاقة التموينية تلامس شظف العيش على أقل تقدير للشرائح الفقيرة ، يجعل منها سبيلا لتحقيق حدود مقبولة من الأمن الغذائي ، لا أن تصبح مجرد واحدة من المستمسكات الاربعة التي درج عليها المواطن العراقي كهوية تعريفية في دوائر الدولة .

ويبقى السؤال الذي يدور في مخيلة الجميع ، هل ان البطاقة التموينية مجرد مستمسك ليس إلا .

### مواطنون : تكاليف وقود المولدات تؤثر على القدرة الشرائية

# تذمر شعبي من ارتفاع أسعار المشتقات النفطية

□ استطلاع /احمد عبد ربه

المولدات الاهلية شبح يلاحق دخول العراقيين

أعرب مواطنون عن تذمرهم من ارتفاع اسعار الوقود في السوق السوداء مشيرين الى ان شراءه للمولدات اصبح يوثر على القدرة الشرائية فيما طالب نفطيون بضرورة البحث عن طرق بديلة للطاقة ويأتي هذا تزامناً مع ارتفاع درجات الحرارة فضلاً عن الانقطاع الدائم للتيار الكهربائي. ويقول المواطن هيثم جاسم موظف لـ (المدى ): ان الانقطاع المستمر للتيار الكهربائي دفعني الى شراء مولدة كبيرة الحجم وهذا يتطلب توفير مادة الوقود بشكل كبير مشيراً الى ان نصف راتبه الشهري يذهب الى شراء البنزين مطالباً الحكومة المحلية بدعم مادة الوقود لمرور البلاد بحالة استثنائية حسب قوله.

اما التدريسي صلاح الحجيمي فيدعو الى ضرورة اعطاء الضوء الأخضر للقطاع الخاص في تبني انشاء محطات ومصاف جديدة للوقود مع وضع الرقابة على عمل هذه المحطات والمصافي مبيناً ان ذلك سوف يقلل من الثقل الملقى على عاتق الحكومة فضلاً عن توفر فرص عمل كثيرة للعاطلين بالاضافة الى قضائه على السوق السوداء. وتنتقد المواطنة رحاب كاظم غياب الرقابة الحكومية على السوق السوداء، وتقول كاظم لـ (المدى ) ان هؤلاء الذين يعملون في السوق السوداء تربطهم علاقات مع الموظفين في محطات الوقود لذلك من السهل على هؤلاء الحصول على كميات كبيرة من البنزين والكاز مشيرة الى انهم يستغلون ارتفاع درجات الحرارة في الصيف مع انقطاع التيار الكهربائي ليرفعوا اسعار الوقود . ويطالب الخبير الاقتصادي سالم البياتي بضرورة الاعتماد على مصادر الطاقة البديلة كالخلايا الشمسية التي تعتمد عليها بعض الدول المتقدمة. ويقول البياتي لـ (المدى ):ان البحث عن طرق للطاقة البديلة امر ضروري كون العراق يعتمد بشكل كبير على النفط والغاز كمصدر رئيسي للطاقة مطالباً الجهات المسؤولة بدعم اسعار الوقود في الاسواق بحيث تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين .

ويضيف البياتي :ان دعم اسعار الوقود والبحث في وسائل بديلة للطاقة سوف تساعد على رفع القدرة الشرائية للمواطنين لافتاً ان الاخير يقلص من لقمة عيشه ومن الأساسيات الاخرى في سبيل تغطية احتياجاته من الوقود داعياً إلى اهمية انشاء مصاف تعمل على تكرير المشتقات النفطية .

الى ذلك يشير الخبير النفطي حمزة الجواهري الى ان الدعم الحكومي للمشتقات النفطية سوف يوقع الحكومة في اشكالية مع البنك الدولي في خصوص الديون العراقية موضحاً ان نادي باريس وضع شروطاً على الحكومة العراقية لا يمكن ان تتجاوزها .

ويقول الجواهري لـ (المدى ) ان من الحلول التي تستطيع الحكومة من خلالها القضاء على هذه الازمة هو تكسير مادة النفط الاسود التي تخرج من المصافي وتحويلها الى مادة نفطية خفيفة بالامكان استغلالها مشيراً الى ان بناء المصافي الجديدة يحتاج الى خمس سنوات مضيفاً ان الحكومة تصرف سنوياً على وقود الكهرباء اكثر من خمسة مليارات دولار . وفي وقت سابق دعا عضو لجنة الطاقة والنفط في مجلس النواب عواد العوادي وزارة النفط الى الإسراع بإنشاء المصافي النفطية الخمسة لسد حاجة البلد من المشتقات النفطية، مؤكداً وجود ضعف كبير في صناعات البنزين وزيت الغاز.

وقال العوادي بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء) :إن وزارة النفط ليس لديها رؤية واضحة لكيفية تطوير الصناعات التحويلية للنفط، مبيناً ان خطتها نصت على إنشاء (٥) مصاف نفطية كبيرة موزعة في المحافظات، ولكن الى الآن لم تقدم أي من الشركات على استثمارها.وذكر انه: على وزارة النفط ان لا تبقى مكتوفة الأيدي" وتنتظر الشركات تأتي لاستثمار المصافي، بل عليها أن تبادر بإنشائها من موازنتها المالية، من أجل الإسراع في تشييدها لسد حاجة البلد من المشتقات النفطية، لأن العراق ما زال يستورد مادتي البنزين وزيت الغاز من الخارج وهذا ما يضيف عبئاً جديداً على الموازنة العامة.

وأضاف: أن العراق يمتلك الخبرات والمؤهلات والكوادر البشرية المتطورة فيمكن الاستفادة منهم في تطوير الصناعة الاستخراجية والتحويلية و أن لا يبقى معتمداً بشكل كلي على الشركات الاستثمارية.

# تنويه من بنك البحر المتوسط

**وردنا من بنك البحر المتوسط ما يلي:**

في إطار عملها المهني وواجبها الوطني تجاه الرأي العام العراقي نشرت صحيفة "المدى" الغراء في عددها المرقم ٢٥٠٨ بتاريخ ١٠ حزيران ٢٠١٢ خبراً عن قرب افتتاح فرع لمصرفنا "بنك البحر المتوسط" في العاصمة بغداد (افتتح في اليوم التالي)، واستقت معلوماته من المصادر المخولة في البنك ،وقد تضمن الخبر معلومات تفيد الزبائن والمعنيين بالشؤون الاقتصادية والمالية.

وفي هذا السياق أفاد الخبر بأن "بنك البحر المتوسط "سيقدم خدماته المصرفية المتنوعة لزبائنه في فترة وجيزة لا تتجاوز الثلاث دقائق. ولم يكن الأمر مبالغة فللبنك مثل الكثير من بنوك العراق والمنطقة والعالم، خبرة في التقنيات الحديثة التي مكّنت اعتمادها من انجاز المعاملات المصرفية في أوقات قصيرة للغاية، وجميع المصرفيين والمتعاملين مع المصارف يعرفون هذه التقنية من خلال خدمة الانترنيت بنك أو من خلال استخدام أنظمة إلكول بانكنك سيستم (call banking system) التي تعمل بها المصارف العالمية، وأدخلتها المصارف العراقية منذ عدة سنوات، والجميع لمسوا النتائج الايجابية لهذه الأنظمة في السيطرة على المعلومات والسرعة في انجاز الخدمات.

وبدا من الغريب جداً أن نتعرض لهجوم غير مبرر من أحدى الجهات لأننا وعدنا زبائننا وعملاءنا بتقديم خدمة سريعة لهم.

وفي سياق الحديث مع"المدى" أجبنا عن استفسار عن بعض المصارف التي واجهت مشاكل، وكان ذلك بسبب عدم التزامها بالمعايير واللوائح التي يصدرها البنك المركزي العراقي (ولم ترد الاشارة الى اسماء أو عدد تلك المصارف ).والواقع ان البنك المركزي العراقي يلعب دورا ايجابيا مهما في الحية الاقتصادية والمالية في البلاد، فهذه المؤسسة قديرة ولديها تاريخ طويل بالتعامل على المستوى المحلي والإقليمي والدولي وإن ما جادت به من العطاء للمصارف العراقية والمصارف الأجنبية في السابق والحاضر هو نتاج خبرتها وقدرتها على قيادة قطاع مصرفي متنوع يخدم الاقتصاد الوطني ويدعم مسيرته، وقد شمل البنك مشكورا برعايته افتتاح فرع مصرفنا في بغداد.

# وزارة التخطيط ترد على تصريحات برلمانية حيال الخطة التنموية الخمسية

□ **بغداد / المدى**

وردنا رد من وزارة التخطيط بشأن تصريح صحفي للنائبة ناهدة الدايني كنا قد نشرناه في عدد يوم ٧/ ٦ / ٢٠١٢ حول الخطة التنموية الخمسية، وعملاً بحرية النشر، ننشر الرد كاملاً:

إلى / جريدة المدى الغراء

تهديكم وزارة التخطيط أطيب تحياتها

نقلت جريدة المدى الغراء في عددها الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٦/٧ تصريحا صحفيا لعضو اللجنة الاقتصادية البرلمانية ناهدة الدايني اشارت خلاله الى ان الخطة الجديدة ٢٠١٣-٢٠١٧ سيكون مصيرها الفشل ... وبشأن ما تضمنه التصريح من اتهامات .. تؤكد وزارة التخطيط ان اعداد خطة تنمية وطنية متوسطة المدى قد جاءت نتيجة الإخفاقات والمشاكل التي واجهت إعداد البرامج الاستثمارية السنوية وخاصة صعوبة وضع رؤى تنموية شاملة متوسطة وبعيدة المدى، وتحديد أولويات المشاريع وتكاملها على أساس المنهج السنوي للتنمية ، ولان الخطة هي محصلة عمل وطني تتضافر وتتكامل فيها جهود ومدخلات جميع المؤسسات والجهات المعنية في الدولة، وهي البوصلة التنموية التي تسترشد بها القطاعات الاقتصادية والاجتماعية و تجسيدا للمبدأ الدستوري في وضع الخطط التنموية بصورة تشاركية فقد حرصت خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣- ٢٠١٧ كسابقتها الى اعتماد الاسلوب التشاركي ذاته في اعداد الخطة و الحرص على ضمان مساهمة الأطراف الفاعلة كافة في عملية إعداد الخطة و اهمها إشراك الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وإقليم كردستان والمحافظات والقطاع الخاص و الأكاديميين و خبراء عن المنظمات الدولية في جميع مراحل إعداد الخطة من خلال تمثيل هذه الجهات في اللجان الفنية والقطاعية والتي يبلغ عددها (١٢) لجنة بالاضافة الى اللجنة العليا برئاسة وزير التخطيط و تضم في عضويتها اكثر من ٢٠ وزارة فضلا عن ممثلين من الامانة العامة لمجلس الوزراء و مجلس النواب و ثلاث محافظات وذلك لضمان مشاركتهم الفاعلة في ارساء اسس الخطة وتقديم آرائهم وتصوراتهم بصددها ومقترحاتهم للبرنامج الاستثماري لها .

ومن الجدير بالذكر ان اللجنة الفنية لاعداد الخطة قد عقدت (١٠ ) اجتماعات من بداية العام الحالي.

اما بالنسبة الى اللجنة العليا برئاسة وزير التخطيط فقد عقدت اجتماعين متتاليين في الشهر الرابع من العام الحالي لدراسة و اقرار الاطار الفلسفي للخطة من قبل اللجنة العليا لتقديمه في المؤتمر الاول للخطة و الذي عقد بتاريخ ٥/١٠ /٢٠١٢ و بحضور عالي المستوى لممثلي الوزارات و المحافظات العراقية كافة.

اما فيما يتعلق بنجاحات و اخفاقات خطة التنمية ٢٠١٠ – ٢٠١٤ فلابد من الاشارة الى ان محصلات اية خطة تنموية لا تبرز نتائجها و تأثيراتها الهيكلية بشكل واضح الا في سنواتها الاخيرة ، الا انه من خلال متابعة ورصد المتحقق من اهداف الخطة خلال السنتين الاولى و الثانية من عمرها تؤكد النتائج ان المؤشرات الاقتصادية الكلية للخطة قد جاءت قريبة او ضمن توقعات الخطة ، اما على الصعيد القطاعي فقد جاءت النتائج متباينة عاكسة القدرة التنفيذية للوزارات القطاعية و القدرة الاستيعابية للنشاط القطاعي ، و ان هناك نجاحات حقيقة في بعض الجوانب القطاعية مثل التقدم المتحقق في الانتاج النباتي والحيواني و في قطاع الطاقة و الصرف الصحي ، وقد ساعد تنفيذ و متابعة الخطة على تشخيص و تسليط الضوء على التلكؤ في قطاعات اخرى و تحديد المعوقات والمشاكل الامنية و الادارية و التشريعية و تأثيرها على تنفيذ بعض المشاريع، كما تم تشخيصها و عرضها بنحو اجمالي و قطاعي في المؤتمر الاول للخطة ، و من الجدير بالذكر ان من اهم الاسباب للاتجاه نحو تحديث خطة التنمية هو العمل على أخذ التجارب والاخفاقات والنجاحات للاستفادة منها بحيث يتم تدارك الأخطاء الموجودة في التقييم الحالي لسنوات الخطة واعادة النظر في حجم التخصيصات المالية الى الانشطة و القطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك نظرا للظروف و المتغيرات الاقتصادية الوطنية و الدولية و خاصة التغير الكبير في اسعار النفط و انتاج و تصدير النفط الخام العراقي و محاولة استيعاب هذه التحولات في الخطة الخمسية المقبلة . وانطلاقا من مبدأ الشفافية والحرص الوطني والمتابعة فقد اعلنت وزارة التخطيط عن هذه النتائج في وقت سابق للمؤتمر الاول لخطة التنمية (٢٠١٣ -٢٠١٧) من خلال ارسال تقارير التقييم و المتابعة الخاصة باداء الخطة و للاعوام (٢٠١٠) و (٢٠١٠-٢٠١١) و تقارير اخرى مرتبطة بالخطة و خاصة بمتابعة الاستثمار غير الحكومي لخطة التنمية الوطنية و بشكل دوري الى مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية رئيس اللجنة الاقتصادية د. روز نوري شاويس ، و الى مجلس النواب وبناء على طلب بعض نوابه ، وبعد ختام المؤتمر الاول للخطة باشرت وزارة التخطيط في المرحلة الثانية من اعداد الخطة و بكتب رسمية موجهة الى الوزارات و الجهات و الهيئات غير المرتبطة بوزارة و المحافظات كافة و مجالسها تطلب تزويدها بجميع الاستراتيجيات و الخطط التنموية والقطاعية لهم و مقترحات المشاريع الاستثمارية و التنموية الاساسية التي ترى انها تساهم في تحقيق الاهداف و المؤشرات الكمية و النوعية للقطاع فضلا عن الاصلاحات الادارية و التشريعية المطلوبة لتحقيق الاهداف للمحافظات و القطاعات بما فيها الجوانب الخاصة بالحكومة الرشيدة . وذلك لتأمين عملية المشاركة الفاعلة و تأمين استيعاب تصورات و توجهات الجهات و الاطراف كافة في عملية اعداد الخطة تمهيدا لانجاز هذه المرحلة باعلان نتائجها في المؤتمر الثاني للخطة و المزمع عقده في نهاية شهر ايلول القادم.

# استثمار بابل تتهم الهيئة الوطنية بالإخفاق

□ **بابل /المدى**

اتهمت هيئة استثمار محافظة بابل الهيئة الوطنية للاستثمار بالإخفاق في وضع إستراتيجية واضحة للاستثمار في العراق. وقال مدير عام هيئة استثمار بابل علاء حربة لـ"السومرية نيوز"، إن الهيئة الوطنية أخفقت في وضع إستراتيجية واضحة للاستثمار تعمل على ضوئها هيئات المحافظات لاسيما القوانين التي تحكم الأراضي باعتبارها واسعة ومتشعبة، مبيناً أن عموم المحافظات تعاني من غموض في الآليات المتبعة ما سبب تأخراً كبيراً في منح العديد من الإجازات. وكان مدير عام هيئة استثمار بابل علاء حربة قد دعا في عام ٢٠١٢، إلى إعادة النظر في القوانين التي تتحكم بملكية الأرض ونقلها، مؤكداً وجود قرارات صادرة عن مجلس قيادة الثورة المنحل تعرقل العمل في الحصول على الأراضي واستكمال الموافقات وأحيانا المصادقات مما يصعب منح الرخص الاستثمارية على أراضي الدولة.

وأقر البرلمان عام ٢٠٠٦ قانون الاستثمار الذي قيل عنه في حينه إنه سيفتح الأبواب على مصراعيها أمام الاستثمار الأجنبي، بسبب تقديمه الكثير من التسهيلات للمستثمرين الأجانب، إلا أن العديد من الشركات الأجنبية ما تزال مترددة بسبب تخوفها من الواقع الأمني غير المستقر في العراق، إضافة إلى أن القانون لم يكن يمنح المستثمرين حق ملكية العقار الخاص بالمشروع، وساوى بين المستثمر العراقي والأجنبي في كل الامتيازات باستثناء تملك العقار، إذ يمكن المستثمر الأجنبي استئجار الأرض لمدة ٥٠ سنة قابلة للتجديد.

ويتوجب على المستثمرين أن يقدموا مشاريعهم للهيئة الوطنية للاستثمار أو هيئة استثمار الإقليم أو المحافظة، للحصول على إجازات الاستثمار كما يمكنهم أن يتقدموا بطلب إجازة الاستثمار إلى "دائرة النافذة الواحدة" التي استحدثتها الهيئة الوطنية للاستثمار والمخوّلة بإعلام المستثمر بقرار الهيئة النهائي خلال ٤٥ يوماً للقضاء على الروتين الإداري في منح الإجازة الاستثمارية.

# دعوة إلى فتح فروع للبورصة في المحافظات

□ **بغداد /المدى**

دعا الخبير المصرفي غازي الكناني إلى فتح فروع خاصة لسوق العراق للأوراق المالية في جميع المحافظات لتشجيع الاستثمار فيها من خلال تداول الأسهم المالية.

وقال الكناني بحسب (الوكالة الاخبارية للانباء): إن جميع المحافظات تحتاج الى بورصات مستقلة يتم من خلالها دخول الشركات الاستثمارية الموجودة في المحافظات وتداول الأسهم بينها، ما سيشجع الاستثمار في البلاد.وأضاف يجب التحرر عن سوق العراق للأوراق المالية المركزي من خلال فتح فروع له في المحافظات كافة الى جانب إشاعة ثقافة البورصات.

وعبر الكناني عن عزمه على توسيع عمليات الاستثمار لأن أغلب مواطني المحافظات لديهم اموال كبيرة مجمدة موضحاً ان إنشاء البورصات سيحفزهم على الاستثمار ودخولهم الى سوق الأوراق المالية من خلال تأسيسهم مشاريع صناعية وتجارية، ما سيرد أموالا إضافية للدخل القومي. وقد تأسست سوق الاوراق المالية في عام ٢٠٠٤ في بغداد، ويعمل تحت اشراف هيئة الأوراق المالية العراقية وهي هيئة مستقلة تم تأسيسها على غرار الهيئة الأميركية للأوراق المالية والبورصات.